



إلى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: إنصاف المقاولات الصغرى في الاستفادة من برامج الدعم العمومي
نوع السؤال: عادي

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

تواجه المقاولات الصغرى والصغيرة جدًا في بلادنا تحديات كبيرة تهدد استمراريته ومساهمتها في النسيج الاقتصادي الوطني، حيث أظهرت معطيات ميدانية أن أكثر من 75% من هذه المقاولات لا يتجاوز عمرها ثلاث إلى أربع سنوات، مما يعكس هشاشتها وصعوبة ولوجها إلى منظومة الدعم والمواكبة.

وتفيد نفس المعطيات بأن نسبة المستفيدين من الدعم العمومي من بين هذه المقاولات لا تتعدى 15%، مقابل استفادة تفوق 60% لفائدة المقاولات المتوسطة والكبيرة، في ظل قانون استثمار يركز على المشاريع التي يتجاوز رقم معاملاتها 100 مليون سنتيم، وهو ما يقصي فعليًا فئة واسعة من المقاولات الصغيرة، لاسيما في العالم القروي والمقاولات النسائية. كما يُسجل استمرار الضغط الضريبي وتعدد المتدخلين وغياب رؤية موحدة وفعالة لتأطير هذا القطاع، دون تمكين هذه المقاولات من تمثيلية مؤثرة داخل مراكز القرار.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل إنصاف المقاولات الصغرى في الاستفادة من برامج الدعم العمومي؟
- وهل تعتزمون مراجعة مضامين قانون الاستثمار بما يضمن إدماج المقاولات ذات رقم

المعاملات المحدود؟

- وما هي الإجراءات التي ستُعمد لتوفير تأطير وتمثيلية حقيقية لهذه الفئة في السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل والاستثمار؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد - علوي لبنى

